

Distr.: General
24 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والستون، الجزء الأول
جنيف، ٤-١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨
البند ١(ب) من جدول الأعمال المؤقت
إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

مذكرة من أمانة الأونكتاد

يرد في الفصل الأول أدناه جدول الأعمال المؤقت للجزء الأول من الدورة الخامسة والستين لمجلس التجارة والتنمية. وتتضمن الشروح التي أعدتها الأمانة، المدرجة في الفصل الثاني، معلومات أساسية عن بنود جدول الأعمال المؤقت، إلى جانب وصف موجز للوثائق ذات الصلة بها.

وستصدر في بداية الدورة قائمة مرجعية بالوثائق المتعلقة بجميع بنود جدول الأعمال.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-06511(A)



* 1 8 0 6 5 1 1 *

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- المسائل الإجرائية:
 - (أ) انتخاب أعضاء المكتب
 - (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة
 - (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض
 - (د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية
- ٢- الجزء الرفيع المستوى
 - (أ) الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها في مجال التنمية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد
 - (ب) السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي
 - (ج) سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنمية المستدامة
 - (د) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تمس الناس والتنمية المستدامة
- ٣- مناقشة عامة
- ٤- التقرير السنوي للأمم العام
- ٥- التنمية الاقتصادية في أفريقيا
- ٦- التكنولوجيا والابتكار كوسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
- ٧- الاستثمار من أجل التنمية
- ٨- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية
- ٩- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي
- ١٠- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠
- ١١- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر
- ١٢- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي
- ١٣- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
 - (أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٤ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

١٥ - مسائل أخرى

١٦ - اعتماد التقرير

ثانياً - شرح جدول الأعمال المؤقت

١ - وافق مجلس التجارة والتنمية على جدول الأعمال المؤقت لدورته الخامسة والستين في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، خلال دورته التنفيذية السادسة والستين. وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وافق المكتب الموسع للمجلس كذلك على أن يُعقد الجزء الأول من الدورة العادية للمجلس في الفترة من ٤ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأن يُعقد الجزء الثاني من الدورة العادية في الفترة من ١ إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، على أن يُخصص للجزئين جدول أعمال وتقرير اجتماع.

البند ١

المسائل الإجرائية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

- ٢ - يرد النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية في الوثيقتين TD/B/16/Rev.4 و Corr.1.
- ٣ - وتنص المادتان ١٨ و ١٩ من النظام الداخلي على أن يتألف مكتب المجلس من ١٢ عضواً هم: الرئيس، و ١٠ نواب للرئيس، والمقرر، وأي أربعة أعضاء من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)، وأربعة أعضاء من القائمة "باء"، وعضوان من القائمة "جيم"، وعضوان من القائمة "دال"، على النحو المشار إليه في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)، بصيغته المعدلة.
- ٤ - وعملاً بتواتر التناوب على شغل المناصب، المعمول بها منذ الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سوف يتولى منصب رئيس المجلس في الدورة الخامسة والستين ممثلٌ إحدى الدول المدرجة في القائمة "ألف" (آسيا)، ومنصب المقرر ممثلٌ إحدى الدول المدرجة في القائمة "باء". وستتوزع نواب الرئيس العشرة من ثم كما يلي: ثلاثة من القائمة "ألف" (أفريقيا/آسيا)؛ وثلاثة من القائمة "باء"؛ واثنان من القائمة "جيم"؛ واثنان من القائمة "دال".

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

جدول أعمال

٥- يرد جدول الأعمال المؤقت للدورة في الفصل الأول أعلاه.

تنظيم الأعمال

٦- مراعاةً للاقتراحات التي قدمتها الوفود، تُنظم جلسات دورة المجلس بحيث لا تعقد جلسات في وقت واحد. وتنظم الجلسات أيضاً على نحو يكفل المشاركة الفعالة للوفود، وبخاصة الوفود الصغيرة، ويحقق أكفاً استخدام موارد الأمم المتحدة المخصصة للمؤتمرات. وسيتاح برنامج مفصل في الوقت المناسب.

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

٧- وفقاً للمادة ١٧-٢ من النظام الداخلي، سوف يفحص مكتب المجلس وثائق التفويض ويقدم تقريره إلى المجلس.

وثائق تصدر أثناء الدورة

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٨- ستعد الأمانة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس السادسة والستين. ولعل المجلس يرغب في إحالة النظر في هذا البند إلى دورة تنفيذية لاحقة للمجلس.

البند ٢

الجزء الرفيع المستوى

(أ) الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها في مجال التنمية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد

٩- تعيش تعددية الأطراف مرحلة محفوفة بالتهديد تواكبها أزمة في النظام التجاري. وفي ظل اختيار بعض الفاعلين الرئيسيين النزوع إلى القومية الاقتصادية وتعثر المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية، يبقى السؤال المطروح هو كيف يمكننا ضمان عدم عرقلة التقدم في تحقيق الأهداف الطموحة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠- وثمة حاجة إلى توافق جديد من أجل عولمة منصفة، توافق قائم على اقتصاد عالمي عادل وشامل للجميع. ففي بيئة اليوم المترابطة والمتحررة والمتغيرة بسرعة، سوف يؤدي استمرار صعود نزعة القومية الاقتصادية والسياسات الحمائية المترتبة عليها إلى مساوئ سيقع ضررها بصفة خاصة على أضعف الفئات وأكثرها تأثراً. ولكيلا يُفقد الدور المساعد للتجارة كأداة من أدوات التنمية، لا مناص للمجتمع الدولي من أن يوحد صفوفه في العمل على وجه السرعة في جميع المنتديات المتاحة. ومن شأن اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن قضايا الأثر السريع، مثل إنهاء الدعم الضار في مجال صيد الأسماك أو مضاعفة صادرات أقل البلدان نمواً، أن يشكل عاملاً رئيسياً في إعادة تنشيط تعددية الأطراف.

١١ - وسيستكشف المجلس خلال الدورة سبلاً جديدة يمكن أن تسلكها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لبناء جسور التفاهم بشأن قضايا التجارة والتنمية - كما سيتناول الكيفية التي يمكن بها لهذه العمليات أن تضيف قيمة إجمالية في هذا الصدد، بدل أن تكون مجرد حلول مؤقتة يُلجأ إليها عند تعثر الجهود الأخرى. فالأزمات يمكن أن تؤدي إلى التغيير. وفي ضوء ذلك، سيُنظر في القضايا المتعلقة بما يجنبه المستقبل في أفق إصلاح الأمم المتحدة وآلية التنمية التابعة لها، فضلاً عن المساهمة التي يمكن للأونكتاد أن يقدمها.

١٢ - وستُمنهّد الجلسة الافتتاحية للجزء الرفيع المستوى أعمال الجلسات الثلاث اللاحقة عن طريق تحديد القضايا الجوهرية.

(ب) السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي

١٣ - أدى الانتشار غير المسبوق للتكنولوجيات الرقمية إلى تغير سريع للمشهد الاجتماعي الاقتصادي، بما يشمل عمليات الإنتاج، والهياكل الصناعية، وأنماط التجارة، والمنافسة. ومع ذلك، يتباين الاستعداد للانخراط في الاقتصاد الرقمي المتطور تبايناً كبيراً، مما يعني وجود فرص غير متكافئة للاستفادة منه. ويتطلب بناء الكفاءات والقدرات اللازمة لازدهار التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي اتباع نهج سياسي شامل، ومعالجة مجالات مثل البنية التحتية، وريادة الأعمال الحرة، والابتكار، والمنافسة، وتنمية المهارات، وسياسات التجارة والاستثمار، فضلاً عن الأطر التنظيمية والقانونية ذات الصلة.

١٤ - وفي ضوء الفرص العديدة والمخاطر التي تقترن بالرقمنة، سيتناول الاجتماع الحاجة إلى اتخاذ تدابير وسياسات لمواكبة الإمكانيات الإنمائية للاقتصاد الرقمي والاستفادة منها - بما يشمل فرص التجارة الإلكترونية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وسيسلط الضوء على الترابط بين البنية التحتية المادية والرقمية وبين القدرة الإنتاجية وسلاسل القيمة، كما سينظر في طريقة إسهام أنماط استثمارات الشركات الرقمية في تغير الأمور وفي تأثير أحدث التطورات على مستقبل العمل.

١٥ - وسيدرس المجلس أيضاً خلال الجلسة قضايا مثل معالجة الفجوات الرقمية، وتمكين المؤسسات التجارية الصغيرة من اكتساب تنافسية في الاقتصاد الرقمي، وتطوير المهارات الرقمية، وتكييف الأطر القانونية والتنظيمية، وتوسيع نطاق دعم البلدان النامية. وسيتناول على وجه الخصوص الإجراءات المتعددة الأطراف والإجراءات الوطنية اللازمة لضمان أن تعزز التحولات الرقمية الريادة وتملك زمام الأمور في مجال التنمية المستدامة وأن تؤدي إلى توزيع عادل للمنافع.

(ج) سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنمية المستدامة

١٦ - يتطلب تحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مواجهة التحدي المتمثل في تعبئة الموارد المحلية والدولية. وتتمثل إحدى السبل الرئيسية لتحقيق ذلك في وقف شتى أنواع التسربات المالية التي تساهم في استمرار واتساع الفوارق بين البلدان، لا سيما بين أفريقيا وأقل البلدان نمواً وبقية العالم، وتساهم في ذلك أيضاً داخل البلدان، بما يشمل ما يمكن تسميته بـ "مجمعات جنوب الشمال" الموجودة في العالم المتقدم.

١٧- وسيبحث المجلس خلال الجلسة موضوع سياسات التخفيف من الفوارق الناتجة عن مجموعة من التسربات المالية، التي تشمل فيما تشمله التهرب من دفع الضرائب، والتدفقات المالية غير القانونية، والتلاعب بالفواتير في سياق التجارة، والفساد. وستناول أيضاً نوع الإجراءات الوقائية اللازمة لإيقاف أشكال التسرب المالي الجديدة. وسينظر أيضاً في مسألة وقف التسرب المالي وربط هذا الإجراء بغيره من التدابير التي من شأنها تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، والإسهام في نهاية المطاف في جلب الرخاء للجميع.

(د) بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تمس الناس والتنمية المستدامة

١٨- يواجه العالم اليوم عدة صدمات نابعة من الظروف الاقتصادية المتقلبة وتغير المناخ والصراعات. وتؤثر الصدمات على سبل عيش السكان، وتسهم في اتساع الفوارق، وتقلص مساحة السياسات، وتهدد الاستقرار السياسي، وتقوض النمو الاقتصادي والازدهار والاستدامة. وتتطور هذه التهديدات وتأثيراتها في سياق يتزايد فيه الاعتراف العالمي بتفاعلات الأخطار الطبيعية والأزمات التي يسببها الإنسان. ولا يمكن معالجة قضايا السلام والأمن الدوليين وقضايا التنمية على نحو منفصل، بالنظر إلى ما يكتسبه عامل الازدهار من قوة في التخفيف من حدة النزاعات وبناء القدرة على الصمود.

١٩- وستتناول المجلس في الاجتماع الكيفية التي يمكن بها للتجارة الميسرة والسياسات المصاحبة لها، إلى جانب نهج متعدد الأطراف شامل للجميع، أن تسهم في النهوض بالأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتعزيز الصمود، وجعل التنمية شاملة للجميع بحق. وسيبحث الكيفية التي يمكن بها للتجارة والتنمية أن تكونا وسيلة لمنع حدوث النزاعات بين البلدان ودخلها، ولجلب الاستقرار في البلدان الهشة أو البلدان الخارجة من حالة نزاع، ولمعالجة مسألة التجارة غير القانونية، وكذلك - بصفة عامة - لحماية الناس من الصدمات. وستبحث أيضاً مسألة تحديد ما يمكن فعله على نحو ملموس لضمان أن يصبح اتباع نهج شمولي حيال الوقاية من الصدمات المتعددة والصمود أمامها أسلوباً نموذجياً في التجارة الدولية والتنمية.

الوثائق

الطرق الجديدة التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تعالج أزمة تعددية الأطراف والتجارة وآلياتها في مجال التنمية، فضلاً عن ماهية مساهمة الأونكتاد	TD/B/65(1)/2
السياسات الصناعية وسياسات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرقمي	TD/B/65(1)/3
سد ثغرات التسرب المالي وتعبئة الموارد المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المتوخاة على صعيد التنمية المستدامة	TD/B/65(1)/4
بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتعددة التي تمس الناس والتنمية المستدامة	TD/B/65(1)/5

البند ٣

مناقشة عامة

٢٠- من المتوقع أن تجري المناقشة العامة في ٦ و٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وستستنسخ نصوص البيانات التي تحال إلى الأمانة وتُحمّل في الموقع الشبكي للأونكتاد باللغة التي ترد بها.

٢١- ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية، سيطلب إلى المتحدثين قصر مداخلاتهم على النحو التالي: ١٠ دقائق للمجموعات الإقليمية للدول الأعضاء، و٧ دقائق لممثلي الدول الأعضاء، و٣ دقائق للمتحدثين الآخرين. ولهذا الغاية، لعل الوفود ترغب في النظر في إتاحة النص الكامل لبياناتها والتركيز على السمات البارزة أثناء مداخلات المناقشة العامة.

البند ٤*

التقرير السنوي للأمين العام

٢٢- سيقدم الأمين العام للأونكتاد، في إطار هذا البند، معلومات إلى المجلس بشأن أنشطة الأونكتاد، وكذلك بشأن مسائل أخرى، حسب الاقتضاء.

البند ٥

التنمية الاقتصادية في أفريقيا

٢٣- سينظر المجلس، في إطار هذا البند، في تقرير التنمية الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٨: الهجرة والتحول الهيكلي. ويتناول التقرير بالبحث الكيفية التي يمكن بها للإدارة الجيدة للهجرة أن تساعد على مواجهة تحديات التنمية في أفريقيا. ويحدد التقرير الإجراءات الرئيسية التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني والإقليمي والقاري للتغلب على الحواجز التي تعوق حركة الأشخاص في أفريقيا. فالهجرة الآمنة والمنظمة، إضافة إلى إسهامها في النمو الاقتصادي، يمكن أن توجد قوة دافعة للتحويل الهيكلي في أفريقيا، وتطلق ما تنطوي عليه الهجرة من إمكانيات للمساهمة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة أفريقيا لعام ٢٠٦٣.

الوثائق

Economic Development in Africa Report 2018: Migration and Structural Transformation UNCTAD/ALDC/AFRICA/2018

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الهجرة والتحول الهيكلي TD/B/65(1)/8

البند ٦

التكنولوجيا والابتكار كوسيلة فعالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٢٤- سيتناول المجلس، في إطار هذا البند، تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٨: تسخير التكنولوجيا الرائدة من أجل التنمية المستدامة. وتنطوي التكنولوجيا والابتكار على دور رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتداخل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الهائلة التي يشهدها القرن الحادي والعشرون والخطة الطموحة لأهداف التنمية المستدامة مع تطور سريع للتكنولوجيا الرائدة وبنوع فجر ثورة صناعية جديدة. وتتيح هذه التكنولوجيا الرائدة فرصاً كبيرة لأهداف التنمية المستدامة، لكنها تجلب أيضاً تحديات هامة.

* تدرج بنود جدول الأعمال من ٤ إلى ١٦ ضمن المداولات العادية للجزء الأول من الدورة الخامسة والستين.

٢٥- وتتيح التكنولوجيات الرائدة من منظور أساسي إمكانيات جديدة للتنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والتعليم، والحوكمة، الأمر الذي يتيح إمكانية لزيادة الرخاء في العالم وتعزيز الاستدامة البيئية. ومع ذلك، يحمل الانتشار السريع للتكنولوجيات الجديدة في طياته مخاطر جديدة ويهدد بأن يتجاوز بكثير قدرة واضعي السياسات والمجتمعات على التكيف معه. ومن شأن التكنولوجيات الرائدة أن تتسبب في ظهور فجوات تكنولوجية كبيرة مستجدة، يمكن بدورها أن تؤدي إلى استمرار فوارق التنمية والدخل، وفي تحديات تقترن بتدمير صاف لفرص العمل وظهور مشاكل ذات صلة بإدارة الدفع الهائل من البيانات وبصون الخصوصية. ولم تتضح بعد الآثار الكاملة على المجتمع في هذا السياق.

٢٦- وللإفادة من التكنولوجيات القائمة والتكنولوجيات الرائدة على حد سواء، يتعين على البلدان وضع أنظمة ابتكارية قابلة للتكيف ومتسمة بالمرونة، وأطر مؤسسية وتنظيمية سليمة، كما تحتاج في ذلك إلى شركات ذات قدرة، دون إغفال دور رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني النشط. ويحتاج واضعو السياسات إلى تطوير أنظمة وقدرات ابتكارية أقوى، وتجريب أشكال جديدة من الابتكار والمبادرات التي يمكن أن تساعد على تسخير التكنولوجيا الرائدة (مثل استراتيجيات التخصص المحكمة، وحاضنات المشاريع، والتدابير المُسرَّعة، والمجمعات التكنولوجية)، وضمان أن يساعد نقل التكنولوجيا على نشرها وأن تكون أنظمة الملكية الفكرية مناسبة، وتشجيع مزيد من التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا والابتكار، وتسخير أشكال جديدة من تمويل الابتكار، مثل الاستثمار المؤثر، والتمويل الجماعي، وسندات أثر الاجتماعي.

الوثائق

Technology and Innovation Report 2018: UNCTAD/TIR/2018 and Overview
Harnessing Frontier Technologies for Sustainable
Development

البند ٧

الاستثمار من أجل التنمية

٢٧- ثمة اتجاه عالمي نحو مشاركة أقوى للحكومات في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. وتشكل السياسات الصناعية أداة أساسية لاستراتيجيات التنمية، في حين تُعتبر سياسات الاستثمار بدورها عنصراً أساسياً في السياسات الصناعية. وفي سياق من سماته بزوغ ثورة صناعية جديدة والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي، من الأهمية بمكان مراجعة استراتيجيات التنمية الصناعية القائمة والجديدة وتحليل تفاعلها مع ما يوضع من سياسات استثمارية في هذه المرحلة الجديدة من العولمة.

٢٨- وسيسترد في المناقشات بأحدث أعمال الأونكتاد في مجال البحث وتحليل السياسات، التي تتناول التحديات التي تواجهها بلدان ذات مستويات إنمائية مختلفة في تكيف سياساتها الاستثمارية مع الثورة الصناعية الجديدة وتقديم خيارات سياساتية لتسخير السياسات الصناعية وسياسات الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة. وسيكون الاجتماع فرصة لسماع مجموعة من وجهات النظر يعرضها محاورون بارزون. وسيتيح ذلك إجراء حوار تفاعلي بين المشاركين والمحاورين بشأن المسألة قيد النظر، مع مراعاة الأبعاد الوطنية والإقليمية والأقليمية.

٢٩- وإضافة إلى ذلك، سيتيح الاجتماع فرصة لتقديم إحاطة من الأمانة بشأن آخر التطورات المتعلقة بالاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المتعلقة به.

الوثائق

*World Investment Report 2018: Investment and
New Industrial Policies* (لم تصدر بعد)**

UNCTAD/WIR/2018 and Overview

البند ٨

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية وللبلدان النامية غير الساحلية

٣٠- عقب نظر المجلس في عمل الأونكتاد دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية في دورته الرابعة والستين، في إطار هذا البند، ستتاح للمجلس فرصة لمناقشة عمل الأونكتاد دعماً للبلدان النامية غير الساحلية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قد اعتمد برنامج عمل فيينا للدول النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ (برنامج عمل فيينا). وتمثل الهدف المتوخى من المؤتمر في تلبية الاحتياجات والتحديات الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية بسبب بعدها الجغرافي وتخلف نموها الاجتماعي والاقتصادي. وحدد برنامج عمل فيينا عدداً من أولويات العمل الموجهة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وشركاء التنمية.

٣١- وستستند مداورات المجلس إلى تقرير عن أنشطة أمانة الأونكتاد المضطلع بها دعماً لبرنامج عمل فيينا منذ اعتماده. ويعرض التقرير تقييماً موجزاً للأداء الاقتصادي للبلدان النامية غير الساحلية في الآونة الأخيرة، إلى جانب مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل فيينا. ويشمل أيضاً استنتاجات متعلقة بالسياسات والدروس المستفادة. ويشير التقرير إلى أن التباطؤ الأخير في النمو الاقتصادي الذي تشهده البلدان النامية غير الساحلية يبرز أهمية بذل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وشركاء التنمية جهوداً إضافية من أجل تعزيز تنفيذ أولويات العمل، ليتسنى تحقيق أهداف برنامج العمل بحلول الموعد المستهدف لعام ٢٠٢٤. ويسلط التقرير كذلك الضوء على استعراض منتصف المدة القادم الذي سيكون فرصة لتوليد زخم إضافي يصب في تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا.

الوثائق

الأنشطة المضطلع بها لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية
غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤

TD/B/65(1)/6

البند ٩

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

٣٢- سيُعرض على المجلس تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لينظر فيه.

** في تاريخ نشر هذه الوثيقة.

الوثائق

Report of the Intergovernmental Group of Experts on E-commerce and the Digital Economy on its second session

TD/B/EDE/2/4

البند ١٠ مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٣٣- سينظر المجلس، في إطار هذا البند، في تقرير مرحلي للأمانة بشأن أنشطة التنفيذ المضطلع بها على نطاق الأونكتاد في إطار برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. ويعرض التقرير تقييماً موجزاً للأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة لأقل البلدان نمواً إلى جانب مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل. ويشمل أيضاً الاستنتاجات المتعلقة بالسياسات والدروس المستفادة.

الوثائق

الأنشطة المنجزة في إطار تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً
للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

TD/B/65(1)/7

البند ١١ المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر

٣٤- ستقدم الأمانة تقريراً عن تنفيذ القرارات التي اتخذها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة في نيروبي.

البند ١٢ مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

٣٥- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ "باء"، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة الموجودة قصد استعراض تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية. وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة مجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة.

٣٦- ويدعو مافيكيانو نيروبي (اتفاق نيروبي) (TD/519/Add.2)، في الفقرة ١٠، الأونكتاد إلى "أن يسهم في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وكذلك، حسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعقود في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وغير ذلك من الاتفاقات والنتائج الدولية ذات الصلة".

٣٧- ومن المتوقع أن يستجيب المجلس للطلب الموجه إليه من الجمعية العامة في الفقرة ٢٧(أ) من القرار ٢٧٠/٥٧ "باء" استناداً إلى تقرير تعده أمانة الأونكتاد.

وثائق تصدر أثناء الدورة

البند ١٣

المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:

(أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨

٣٨- وفقاً لقرار مجلس التجارة والتنمية ٤٦٦(د-٤٧)، سيطلع رئيس الهيئة الاستشارية المجلس على أنشطة الهيئة الاستشارية وعلى تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك. وسيُدعى المجلس إلى تعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٨، بناء على توصيات المجموعات الإقليمية.

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس

٣٩- لم تتلق أمانة الأونكتاد أي طلب للإدراج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من النظام الداخلي للمجلس. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/11 قائمة بالمنظمات الحكومية الدولية المعتمدة.

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس

٤٠- تلقت أمانة الأونكتاد خمسة طلبات إدراج في القائمة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من النظام الداخلي للمجلس. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/22 قائمة بالمنظمات غير الحكومية المعتمدة.

الوثائق

طلب مقدم من منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية، مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/B/65(1)/R.1
طلب مقدم من مجلس الأعمال التجارية الأوروبي من أجل أفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، مذكرة من أمانة الأونكتاد	TD/B/65(1)/R.2
طلب مقدم من مكتب ستشنيغ للدعوة إلى التجارة المنصفة	TD/B/65(1)/R.3
مذكرة من أمانة الأونكتاد	
طلب مقدم من مبادرة تيراواط (Terrawatt Initiative)	TD/B/65(1)/R.4
مذكرة من أمانة الأونكتاد	
طلب مقدم من مجلس التجارة والتنمية الاقتصادية،	TD/B/65(1)/R.5
مذكرة من أمانة الأونكتاد	

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

٤١ - سيُعرض على المجلس الجدول الزمني للاجتماعات لفترة المتبقية من عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩.

وثائق تصدر أثناء الدورة

(هـ) عضوية الفرقة العاملة

٤٢ - سيطلب إلى المجلس الموافقة على عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٨ على أساس الترشيحات المقدمة من المجموعات الإقليمية.

وثائق تصدر أثناء الدورة

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة (١٩٩٥-د) (١٩-د)

٤٣ - ستعرض على المجلس، بحسب الاقتضاء، القائمة المحدثة لأعضاء الأونكتاد والمجلس.

الوثائق

Membership of UNCTAD and membership of the Trade and Development Board

TD/B/INF.235

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٤٤ - سيُبلِّغ المجلس خلال الدورة بالآثار الإدارية والمالية التي تترتب عن أية مقترحات معروضة عليه.

وثائق تصدر أثناء الدورة، إذا لزم الأمر

البند ١٤

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

٤٥ - ستعدّ الأمانة مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والستين للمجلس.

وثائق تصدر أثناء الدورة

البند ١٥

مسائل أخرى

البند ١٦

اعتماد التقرير

٤٦ - سيتضمّن تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة النتائج المتفاوض عليها، إضافة إلى قرارات أخرى قد يقرر المجلس اعتمادها.